

حديد الأردن

JORDAN STEEL

Date:

التاريخ ٢٠١٢ / ٠٤ / ١٢
٥٣/١٢/CEO

الإشارة

Ref.

للمراجعة
- بحريه
- لازمه
١٢

الموضوع: ايداع محضر اجتماع الهيئة العامة العادي الثامن عشر

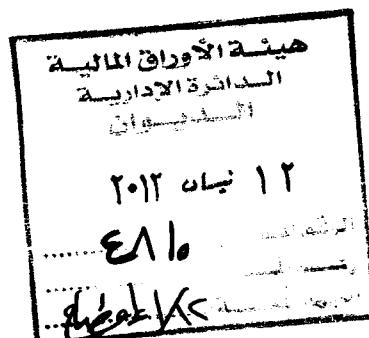
السادة/ هيئة الأوراق المالية المحترمين
عمان - الأردن

تحية وبعد،،،

مرفق طيه محضر اجتماع الهيئة العامة العادي لشركة حديد الأردن المساهمة العامة المحدودة رقم (١٨)
عام ٢٠١١ والمنعقد بتاريخ ٢٠١٢/٤/٥.

وتقضوا بقبول فائق الاحترام،،،

مكي الخطيب
مدیرة مکتب - الرئیس التنفيذي



ع.ب/م.خ

وقائع اجتماع الجمعية العامة السنوية الثامن عشر
المتعقد في نادي الملك حسين جبل عمان / الدوار الأول

بتاريخ ٢٠١٢/٤/٥

استناداً لأحكام قانون الشركات المادة رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ وبناءً على الدعوة الموجهة من رئيس مجلس الإدارة إلى السادة المساهمين، فقد عقدت الهيئة العامة لمساهمي شركة حديد الأردن م.ع.م. اجتماعها العادي السنوي الثامن عشر في تمام الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الخميس الواقع في ٢٠١٢/٤/٥، في نادي الملك حسين / جبل عمان - الدوار الأول ، وذلك لبحث المواضيع المدرجة على جدول الأعمال الذي تضمنته الدعوة المرسلة للمساهمين.

في بداية الاجتماع أعلن مندوب مراقب الشركات السيد/ برهان عكروش، عن توفر النصاب القانوني لهذا الاجتماع وذلك بحضور (٨٠) مساهماً من أصل (٩٩١٠) مسahem، يحملون أسهماً بالأصل مجموعها (٧,٢٢٢,٨٥٨) سهماً، وأسهماً بالوكالة مجموعها (١٢,٢٩٠,٣٨١) سهماً، وبذلك يكون مجموع الأسهم الممثلة بهذا الاجتماع (٢٠,٠١٣,٢٣٩) سهماً، تشكل ما نسبته (٥٧.١٨٪) من رأس مال الشركة المصرح به، والمكتب به والمدفوع والبالغ (٣٥) مليون سهماً، كما أعلن مندوب مراقب الشركات عن حضور عشرة أعضاء من مجلس الإدارة من أصل (١١) عضواً حيث اعتذر السيد/ توفيق المكحول مسبقاً عن الحضور، بالإضافة إلى حضور السادة مدققي حسابات الشركة.

كما أوضح مندوب مراقب الشركات أن الشركة قد استكملت تحضيرها لهذا الاجتماع بتوجيهه الدعوة للسادة المساهمين بوسائل الإعلام الرسمية وفقاً لأحكام القانون كما أعلن أن هذا الاجتماع وجميع القرارات التي تصدر عنه تُعتبر ملزمة لاعضاء مجلس الإدارة وللمساهمين الذين حضروا والذين لم يحضروا، وطلب مراقب الشركات من دولة رئيس مجلس الإدارة السيد/ مضر بدران تعين كتاباً للجنة ومراقبين اثنين لفرز الأصوات والبدء بمناقشة جدول الأعمال وفقاً لأحكام القانون .

رحب دولة السيد/ مضر بدران بالسادة أعضاء الهيئة العامة ومندوب مراقب الشركات وشكرهم على حضورهم هذا الاجتماع، ثم عين السيد/ اشرف العمد كاتباً للجنة، وتمّ تعين اثنين من السادة المساهمين كلاً من د/ عبد الله المالكي والسيد/ ابراهيم ابو جبل كمراقبين لجمع الأصوات وفرزها.

في بداية الجلسة طلب رئيس المجلس عدم الاطالة واستاذن الحضور بالخروج مبكراً اذا ما طالت الجلسة نظراً لظرف خاص يتعلق بوفاة معالي د. اشرف الكردي وهو عضو سابق في مجلس الادارة للقيام

بواجب العزاء، هذا وقد كلف رئيس المجلس معايي د. "محمد سعيد" النابلسي نائب رئيس مجلس الادارة برأسة الجلسة في غيابه.

طلب دولة الرئيس الانتقال إلى بحث و مناقشة الأمور المدرجة على جدول الأعمال المبينة في الدعوة المرسلة إلى السادة المساهمين .

أولاً: تلاوة وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي السابع عشر المنعقد بتاريخ ٢٠١١/٤/٦ و اقراره

بناء على موافقة الهيئة العامة طلب دولة الرئيس من السيد/ اشرف العمد، الاكتفاء بتلاوة القرارات الصادرة عن اجتماع الهيئة العامة السابق السابع عشر لعام ٢٠١٠ ، واستفسر دولة الرئيس عن وجود أية أسئلة على محضر الاجتماع السابق، ونظرًا لعدم وجود أية استفسارات فقد تمت المصادقة عليه بالإجماع وطلب الرئيس الانتقال إلى البند الثاني من جدول الأعمال.

ثانياً: تلاوة و مناقشة تقرير مجلس الإدارة الثامن عشر لعام (٢٠١١) والخطة المستقبلية للشركة والمصادقة عليه

بيّن الرئيس أنه تم توزيع تقرير مجلس الإدارة الثامن عشر لعام (٢٠١١) على السادة المساهمين وبناءً على اقتراح دولة السيد مصر بدران فقد تمت موافقة الهيئة العامة على تأجيل بحث و مناقشة تقرير مجلس الإدارة ليُدمج مع البند رابعاً من جدول الأعمال.

ثالثاً: سماع تقرير مدققي حسابات الشركة عن الميزانية العمومية والحسابات الختامية للسنة المنتهية في

٢٠١١/١٢/٣١

بناءً على طلب دولة الرئيس قام السيد/ ستيف كرادشه مندوب مدققي حسابات الشركة السادة طلال أبو غزاله، بتلاوة تقريرهم عن الحسابات الختامية لعام "٢٠١١" ، وحيث لم يكن لأعضاء الهيئة العامة أية استفسارات أو ملاحظات حول التقرير فقد طلب الرئيس الانتقال إلى البند التالي من جدول الأعمال.

رابعاً: البيانات الحسابية الختامية للشركة عن السنة المنتهية في ٢٠١١/١٢/٣١

أعلن مندوب مراقب الشركات و دولة رئيس المجلس بأن باب النقاش مفتوح لمناقشة تقرير مجلس الادارة الثامن عشر والبيانات الحسابية الختامية للشركة للسنة المنتهية في ٢٠١١/١٢/٣١ :

السيد/ احمد حمادي:

- تقدم بالشكر لمجلس الادارة على النتائج المحققة ولادارة الشركة على مجدها المميز، واعتراض على الفقرة الخاصة بالازمة الاقتصادية العالمية واستمراريتها تأثيرها على السوق الاردني معتبرا ان الازمة قد انتهت ولا يوجد لها أي اثر على السوق الاردني.
- واستفسر عن سبب ارتفاع التكاليف الصناعية ، واثر هذا الارتفاع على كلفة المبيعات وقد طالب ادارة الشركة بدراسة اسباب زيادة كلفة المبيعات للعمل على خفضها ما أمكن.
- اعتراض على ما ورد في التقرير السابق بان المصنع يقوم بتغيير معظم قطع الغيار لفرن الصهر كل شهرين مرة، لأنها تنصهر في الحرارة العالية علما ان هذا شيء طبيعي لانه فرن صهر موضحاً ان هناك تغيير لقطع الغيار بشكل كبير وغير مبرر و مبالغ فيه.
- استفسر عن كلف الاقتراض؟ ولماذا يتم الاقتراض بالدولار بدل الدينار؟ معتبراً ان هناك خطأ في الایضاح الخاص بقيمة قرض التجمع البنكي لا يتطابق مع الميزانية؟
- استفسر عن سبب ارتفاع الذمم المدينة؟ وسبب رفع مخصص الذمم المشكوك فيها الى ٦٠٠ ألف دينار؟
- استفسر عن سبب ارتفاع الاتعاب المهنية في المصارييف الادارية، وارتفاع مصاريف اجتماع الهيئة العامة، وقد طالب ادارة الشركة بفصل مصاريف مراقب الشركات عن مصاريف اجتماع الهيئة العامة؟

الاجابات على الاسئلة اعلاه:

- بين دولة الرئيس ان من اهم الاسباب التي ادت الى زيادة التكاليف الصناعية هي زيادة الانتاج بالإضافة الى ارتفاع تعرفة الكهرباء على الشركات الصناعية بنسبة ٣٠٪ خلال عام ٢٠١١ حيث تبلغ فاتورة شركة الكهرباء الشهرية حوالي ٨٠٠ الف دينار وان هذا مبلغ ضخم جدا، وتعمل شركة الكهرباء على اتخاذ القرارات بالزيادة دون الرجوع او استشارة الشركات الصناعية وانما نفاجئ بالقرار، بالإضافة الى الزيادات السنوية على الرواتب. ورغم التفسيرات والاجابات التي حصل عليها من رئيس الجلسه إلا انه طلب ان يثبت تحفظه على موضوع زيادة الكلفة الصناعية وزيادة كلفة المبيعات في محضر الاجتماع .
- بين دولة الرئيس ان الشركة تفترض بالدولار الامريكي مما يقلل عليها عبء خدمة الدين حيث تتراوح اسعار الفائدة على قروضنا ما بين ٣-٤٪، وهي اقل بكثير من نسبة الفوائد على الدينار التي تصل الى ٨.٥٪.
- أما فيما يتعلق بالسؤال عن ارتفاع الذمم المدينة ، بين دولة الرئيس أنها نتيجة لارتفاع مبيعات الشركات وشدة المنافسة في السوق المحلي بين المصانع في منح التسهيلات للمقاولين والتجار و ذلك لتنشيط المبيعات، حيث ان السوق الاردني سوق صعب من حيث سرعة انخفاض الاسعار متاثراً بانخفاض الاسعار العالمية وصعوبة ارتفاعها في حال حدوث ارتفاع في الاسعار عالمياً، وأوضح دولة رئيس المجلس ان الذمم مدروسة بشكل محكم ومحددة بسقف محدد لا يسمح بتجاوزه، وضرب مثلاً على

ذلك ان احدى الشركات تقدمت بطلب لتأجيل شيك بقيمة ٣٠٠ ألف دينار و ذلك لأن الحكومة لم تدفع لهم وبذلك فان لديهم سبب وجيه للتأجيل ، لذا فنحن مضطرين لمراعاة العملاء للمحافظة عليهم وعلى مكانتنا في السوق.

- أما بالنسبة لرفع مخصص الدمم المشكوك في تحصيلها ، هو نوع من التحوط نظراً لارتفاع قيمة الدمم وليس دليلاً على عدم القدرة على تحصيلها.
- ارتفاع مصاريف القضايا والمصاريف الادارية فقد اوضح دولة الرئيس ان هذا الارتفاع مبرر حيث يوجد قضايا قامت الشركة برفعها على الغير ومن ابرزها قضية على دائرة ضريبة المبيعات والدخل حوالي مليون دينار وقد صدر قرار محكمة البداية لصالح الشركة ،لذا فان هذه القضايا تحتاج الى مصاريف من اتعاب محامين و رسوم محاكم وغيره.
- وقد تطرق الرئيس الى وجود رصيد للشركة لدى دائرة ضريبة المبيعات بما يقارب (٤) ملايين دينار نتيجة لاختلاف نسبة ضريبة المبيعات المفروضة على الخردة وعلى اغلب مدخلات الانتاج والبالغة (١٦٪) ونسبة ضريبة المبيعات على حديد التسليح والبالغة (٨٪)، واننا لا نستطيع استرداد هذا الرصيد حيث ان قانون ضريبة المبيعات لا يسمح باسترداد المطالبة الا بعد ستة اشهر من تاريخها، وهذا يعني اننا لن نتمكن من استرداد هذا المبلغ الكبير ، وبمعنى آخر فاننا نقوم باقراض الحكومة وهذا ينفل كاهل الشركة ، وان الرئيس التنفيذي للشركة في متابعة مستمرة للموضوع مع الجهات الرسمية المختصة.
- اما فيما يخص ارتفاع مصاريف اجتماع الهيئة العامة، فهذا يعود الى ارتفاع التكاليف لمختلف البنود المتعلقة و منها ارتفاع تكاليف طباعة التقرير السنوي و ارتفاع كلفة ارسال الدعوات بالبريد هذا بالإضافة الى ارتفاع تكاليف استضافة الهيئة العامة .

طرق دولة الرئيس الى مشروع التطوير المزمع اقامته في مصنع الصهر والذي سيبدأ في منتصف شهر نيسان، وأثر هذا التطوير على نتائج اعمال الشركة من حيث القدرة على تقليل التكاليف الصناعية وبالتالي ارتفاع الارباح معرباً عن امله ان يظهر آثار هذا التطوير على نتائج النصف الثاني من عام ٢٠١٢.

طلب دولة الرئيس من المهندس وليد ابو عجمية المدير العام لشركة الانئتلاف الاجابة على الجزء الفني المتعلق بقطع الغيار.

بين م. وليد ابو عجمية ان هناك سوء فهم حول استهلاك المصنع لمعظم قطع الغيار كل شهرين موضحاً ان مصنع الصهر يحتاج الى تبديل المواد الحرارية الخاصة بحماية المعدات من الحرارة المرتفعة كل شهرين وهي ذات كلفة عالية وان هذا الاجراء طبيعي يتم في كافة مصانع الصهر وليس مقتضاً على مصنع الصهر في شركة الانئتلاف، وان هذه المواد تعتبر مواد مستهلكة وليس قطع غيار وهي عبارة عن الطوب الحراري ومواد

حرارية، مضيفاً اتنا اذا كنا نقوم بتبديل قطع الغيار كل شهرين فان هذا يعني اتنا تحتاج الى راسمال آخر جديد للشركة وهذا غير واقعي. إلا ان السيد / حمادي استمر بالاعتراض.

وفي سؤال المساهمين عن نتائج الربع الاول لعام ٢٠١٢ ، اجاب دولة الرئيس انه لا يستطيع ان يعطي اجابة واضحة حيث ان النتائج المالية لم تظهر بتاريخه ولكنه بعد المساهمين بنتائج جيدة في النصف الثاني من هذا العام. وقد اوضح دولة رئيس مجلس الادارة بأن السوق سيئ ولكن مشروع التوسيعة سيؤدي الى التخلص من المشاكل، وان م. وليد ابو عجمية المدير العام قد اعطى وعداً بأن نتائج النصف الثاني ستكون واعدة باذن الله، وأورد ان توزيع نسبة ١٢٪ ارباح للمساهمين عن ارباح ٢٠١١ يعتبر جيد في ظل الازمة الاقتصادية حيث ان معظم الشركات الصناعية لم توزع هذه النسبة المرتفعة .

اما فيما يتعلق بالاعتراض على الفقرة الخاصة بالازمة المالية، فقد بين معالي د. "محمد سعيد" النابلسي نائب رئيس مجلس الادارة ان الازمة الاقتصادية العالمية بدأت ولم تنتهي بعد ، بل ان وجودها ما زال قائماً في امريكا بالرغم من وجود بعض المؤشرات الايجابية ، الا ان الازمة العالمية قد بدأت في اوروبا ، وان الاردن ليس بعيد عن ذلك، حيث ان الازمة الاقتصادية العالمية تتعكس علينا في الاردن الذي يعاني من ازمة مالية كبيرة وخطيرة متمثلة في ضعف النمو في الناتج القومي والعجز الكبير في ميزان المدفوعات وارتفاع الديون ، وقد تمنى معاليه ان يكون ما ورد على لسان السيد / احمد حمادي صحيح من حيث عدم معاناة الاردن من أي مشاكل مالية، حيث ان الازمة التي يمر بها الاردن حالياً بحسب ما اراه هي ازمة قائمة وحادة.

هنا طلب رئيس المجلس ان يتولى معالي د. النابلسي الجلسة بصفته نائباً للرئيس متذرراً باضطراره للمغادرة بسبب الظرف الخاص الذي ذكر في بداية الجلسة.

بناءاً على طلب السيد / حمادي المتكرر بأنه يرغب بسماع رد المدقق الخارجي على اعتراضاته، فقد طلب رئيس الجلسة معالي د. النابلسي من السيد / ستيف كرادشه ممثل السادة / طلال ابو غزاله الرد على الاستفسارات:

اوضح السيد / ستيف كرادشه ممثل السادة طلال ابو غزاله انه قد تم التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وبعد الاخذ بعين الاعتبار الرقابة الداخلية المتعلقة باعداد وعدالة عرض القوائم المالية الموحدة، تم تصميم اجراءات التدقيق الملائمة وذلك باخذ عينات من مشتريات الشركة لمدخلات الانتاج وسندات الارباح من المستودعات والقيود الخاصة بالمصاريف التي تقوم على اساس الاحتساب مثلاً على ذلك الاستهلاك، وفي اعتقادنا ان ادلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتكون اساساً للرأي الذي تم اعطاؤه على القوائم المالية.

• أما فيما يتعلق بافصاح قرض التجمع البتكى وما ورد في الميزانية فان هذا الاختلاف لا يعتبر خطأ حيث ان الفرق ما بين الرقمين يعود الى الجزء الجاري من قرض التجمع البتكى والذي يستحق خلال عام من تاريخ اعداد الميزانية والذي يجب ان يظهر ضمن المطلوبات الجارية.

السيد/ علاء الكسواني :

- وجه السيد/ علاء الكسواني عدة استفسارات حيث اوضح في بداية حديثه انه يملك (٩) أسهم ويرغب بطرح (٩) اسئلة على عددها، وقد بدأ استفساراته موجهة الى مندوب مراقب الشركات، مشككاً بتوفر نصاب لاجتماع الشركة، وانتقد ادارة الشركة بتوظيف الاقارب، وتطرق الى الاخبار التي تنشر على صفحات النت بانها تؤدي الى انخفاض قيمة السهم مشيراً بضرورة وضع رقابة على الاعلام.
- بادر مندوب مراقب الشركات بالاجابة على تهجمات واستفسارات السيد/ علاء الكسواني موضحاً انه بخصوص قانونية الجلسة فان كل التفاويض يتم تدقيقها بدقة وان هذه مسؤولية مندوب مراقب الشركات وليس مسؤولية اي جهة اخرى، وطلب مندوب مراقب الشركات حصر الاسئلة والاستفسارات بالامور المدرجة على جدول اعمال الهيئة وفيما اذا كان لدى السيد/ علاء الكسواني اي اعتراضات او استفسارات اخرى مراجعة الجهات الحكومية المختصة ذات العلاقة.
- وقد اوضح معالي د. النابليسي مؤكداً على ما جاء اعلاه بأن النقاش مرحباً به للمساهمين في حدود التقرير السنوي وجدول الاعمال والاستفسار اوضاع الشركة أما النقاش الشخصي المعد مسبقاً لاثارة البلبلة، فهذا غير مسموح به ، ووجه الحديث الى السيد/ علاء الكسواني في انه اذا كان لديه اي اعتراضات خارج جدول الاعمال بامكانك التوجيه بها الى الجهات المختصة.

السيد/ عبد العزيز حجاب:

- استفسر عن نتائج الربع الاول لعام ٢٠١٢ ؟
- اوضح معالي د. النابليسي بأنه كما اجاب دولة الرئيس فان النتائج النهائية للربع الاول غير واضحة الى تاريخه ، ولكن المؤشرات الاولية تشير الى نتائج قد تكون غير ايجابية للثلاثة اشهر الاولى.

السيد/ ابراهيم ابو جبل:

- بعد الترحيب بالحضور وشكر مجلس ادارة الشركة والعاملين بها لمنجزات العام ٢٠١١ ، وتأسف لسماع تساؤلات من بعض الاشخاص لا تمت لجدول الاعمال بصلة، حيث قام احدهم بذم اشخاص عرفوا بالنزاهة والمصداقية، واوضح ان مجلس الادارة مفوض ومنتخب من قبل المساهمين وهم اعضاء ذوي

كفاءة، و نحن نثق بهم وبقراراتهم. واضاف ان الشركة استمرت بالعطاء وتوزيع الارباح النقدية حتى في ظل تحقيقها للخسائر في عام ٢٠٠٨، ونحن لسنا هنا للمزاودة على مجلس الادارة الذي نثق به، واضاف اننا نشكر الشركة على توزيع ١٢٪ ولكننا نأمل ان تزيد هذه النسبة في العام القادم.

السيد / هيثم الخياط:

- بعد الترحيب بالحضور و شكر مجلس ادارة الشركة والعاملين بها على ما بذلوه من مجهود خلال العام ٢٠١١، استفسر عن اسباب ارتفاع مصاريف السيارات مقارنة بعام ٢٠١٠ ، واستفسر عن القضايا المرفوعة من الغير على الشركة ، واستفسر عن بند الاعتمادات المستندية القائمة ضمن ايصال الالتزامات الطارئة؟
- تولى الاجابة على اسئلة السيد / هيثم الخياط، السيد / موسى ياسين المدير المالي للشركة، موضحاً انه فيما يتعلق بمصاريف السيارات فان هذا البند في ميزانية هذا العام لا يخص السيارات فقط وإنما يدخل ضمنه ايضاً مصروف الآليات والحفارات ومصاريف صيانتها، وأنه نظراً لحدوث خطأ في عملية المقارنة حيث اقتصر المصروف في عام ٢٠١٠ على مصاريف الوقود فقط. أما بخصوص القضايا المرفوعة من الغير على الشركة، فهي تخص قضية مرفوعة من احدى شركات النقل بقيمة (٣٠٠) الف دينار وان هذه القضية منظورة أمام المحاكم وهي منتهية لصالحنا انشاء الله حسب رأي المحامي، وهناك بعض القضايا العمالية ذات القيم المتدنية. أما فيما يتعلق في بند الاعتمادات المستندية فهي اعتمادات تخص شراء مواد خام (خردة) لمصنع الصلب ، ولشراء البليت لمصنع الدرفلة.

عاد السيد / احمد حمادي لمقاطعة النقاش موجها اللوم للمدقق الخارجي (السادة شركة طلال ابو غزاله) حول ضعف الايضاحات المرفقة بالبيانات المالية، الامر الذي نفاه السيد / ستيف كرادشه ممثل السادة شركة طلال ابو غزاله، موضحاً ان الايضاحات كافية و دقيقة.

وفي النهاية تحفظ السيد / احمد حمادي على بند المصاريف الصناعية وعلى الاجابات المقدمة من كل من ادارة الشركة والمدقق الخارجي على استفسراته التي تم ذكرها آنفاً.

بعد الاستماع لكافة الاستفسارات والمداخلات أجاب معالي د. النابلسي نائب رئيس مجلس بأن الإجابة على كل الاستفسارات واردة في التقرير السنوي الصادر والموزع على المساهمين ، وقد اجاب على طلب المساهمين برفع نسبة التوزيع للربحية النقدية، بأن هذه النسبة مدروسة ودقيقة ، وأنه يوجد لدى الشركة مشاريع استثمارية و دراسة لانشاء مصنع للاسجين ، لذا يرجى تقدير ظروف العمل ، وان النسبة (١٢٪) تعتبر ممتازة في ظل الوضع الاقتصادية الراهنة.

وبهذا أغلق باب الناش، وتمت المصادقة من قبل الهيئة العامة على قائمة المركز المالي الموحد للشركة وقائمة الدخل الموحدة عن السنة المنتهية في ٢٠١١/١٢/٣١.

خامساً: المراقبة على توزيع الأرباح على المساهمين لعام ٢٠١١

تم المصادقة بالاجماع على توزيع ١٢٪ أرباح نقدية على المساهمين عن سنة ٢٠١١.

سادساً: إثبات نسبته رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في ٢٠١١/١٢/٣١

طرح نائب الرئيس ومندوب مراقب الشركات هذا الموضوع أمام الهيئة العامة حيث وافقت الهيئة على إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في ٢٠١١/١٢/٣١

سابعاً: انتخاب مدققي حسابات الشركة لعام (٢٠١٢)

وافقت الهيئة العامة على إعادة تعيين السادة طلال أبو غزاله مدققي خارجيين للشركة لعام (٢٠١٢) ، وفوضت الهيئة العامة مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم .

ثامناً: ما يسجد من أعمال

لا يوجد.

و في نهاية الاجتماع شكر معالي د. "محمد سعيد" النابلسي نائب رئيس مجلس الإدارة السادة المساهمين على مشاركتهم في هذا الاجتماع وشكر أعضاء مجلس الإدارة على جهودهم، كما شكر مندوب مراقب الشركات و مدققي حسابات الشركة القانونيين ، وقدم شكره لجميع موظفي الشركة والعاملين على ما بذلوه من جهود لتحقيق هذه النتائج والنمو المتزايد في كافة نشاطات الشركة ، كما تمنى للجميع التقدم والنجاح وتحقيق مزيد من الأرباح في الأعوام القادمة .

رئيس الجلسة/ نائب رئيس مجلس الإدارة

مندوب مراقب الشركات

كاتب الجلسة

د. "محمد سعيد" النابلسي

برهان عكروش

اشرف العمد

أ.ع/م.خ